# Water variable in the spatial relationships between iraq and neighboring countries (syria-turkey)

# القومية الكردية واثرها في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار ( سوريا – تركيا)

د. فاضل حسن كطافة الياسري
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم الجغرافية التطبيقية

**المستخلص**:

مثل احتلال العراق في 9 نيسان 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، منعطفاً تاريخياً خطيراً في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط، ونقطة تحول رئيسة في الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة كافة، وبالرغم من كون العراق المتأثر الأكبر بهذه التطورات، إلا أن دول المنطقة ولا سيما دول الجوار الإقليمي للعراق، كان لابد لها أن تتأثر هي الأخرى بهذا التحدي الكبير.

واليوم، تبدو تجاذبات العراق الإقليمية، وكأنها تؤسس لمناخ جديد يحدد أهداف ومصالح الدول فيه، من أجل الإسهام في تكوين بيئته السياسية الداخلية وتوجهاته الخارجية، وتسعى دول الإقليم الى أخذ زمام المبادرة، والتحرك باتجاه يؤكد دورها وحضورها في تشكيل المشهد العراقي.

ويمكن النظر الى العراق بوصفه قوة كبيرة في محيطه الإقليمي. بدوائره الثلاثة : الخليجية والعربية والشرق أوسطية، فتبدأ إشكالية دوره وموقعه ومصالح وأهداف دول الجوار فيه.

يمكن القول ان العلاقات المكانية بين العراق وسوريا و تركيا حكمتها عدة متغيرات سياسية و جيو سياسية، وقد كان لتواجد القومية الكردية في هذه الدول احد العوامل الاساسية التي اثرت على طبيعة العلاقات السياسية بين هذه الدول.

## Abstract

The occupation of Iraq in 9 April 2003 by the United States and its allies had such serious historic turning point in the history of the Arab region and the Middle East and a key turning point in the political, economic and social events of the all countries in the region, and despite the fact that Iraq the largest affected of these developments, but the countries in the region, particularly regional neighboring countries of Iraq, it was necessary to have affected are the other in great challenge.

Today Iraq regional interactions of Iraq, looks like establishing a new climate determines the goals and interests of the countries in which, in order to contribute the formation of internal political environment and Foreign orientations, and the countries of the region are seeking to take the lead, and move towards confirming its role and presence in the formation of the Iraqi scene.

Consideration could be given to Iraq as a major force in the regional surroundings, in three circles : Gulf, Arab, Middle Eastern, setting off a problematic role and location, interests and goals of the neighboring countries.

We can say that the spatial relations between Iraq, Syria and Turkey ruled by several political and geopolitical variables, has had a presence of Kurdish nationalism in these countries, one of the main factors that have affected the nature of political relations between these countries.

**المقدمة :**

كانت بلاد ما بين النهرين وعلى مختلف العصور التي مرت بها قديماً وحديثاً، ونتيجة لعوامل جغرافية وجيوبولتيكية واقتصادية، مركزاً للاستقطاب العالمي ومكاناً مهماً للتنافس، وعلى أثر استقلال العراق في العصر الحديث اندفع لتنمية موارده والاستفادة من موقعه وما وهبته الطبيعة له من موارد والبحث عن مكانة أقليمية تتلاءم مع تلك الثروات والموارد، فبدأ بالتنافس مع دول الجوار بالزعامة على المنطقة وخاض نتيجة ذلك حروباً عديدة وتم استهدافه من قبل قوى إقليمية ودولية، انتهى الأمر بحصاره لمدة 13 عاماً ومن ثم احتلاله، وترتب على هذا الاحتلال جملة من التغيرات والتحديات الفعلية وعلى الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية كافة.

مثل احتلال العراق في 9 نيسان 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، منعطفاً تاريخياً خطيراً في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط، ونقطة تحول رئيسة في الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة كافة، وبالرغم من كون العراق المتأثر الأكبر بهذه التطورات، إلا أن دول المنطقة ولا سيما دول الجوار الإقليمي للعراق، كان لابد لها أن تتأثر هي الأخرى بهذا التحدي الكبير، ومهما صدر من تصريحات لمسؤولي دول الجوار من عدم تدخلهم بشؤون العراق الداخلية وأنهم بعيدون عن التأثر بأحداثه، إلا أن الأيام أثبتت أن هناك أكثر من تغيير حصل وسوف يحصل في هذه الدول جراء احتلال العراق، فالولايات المتحدة الأمريكية جاءت الى المنطقة بهذه القدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية وهي تحمل برنامجاً سياسياً بعيد الأمد لهذه المنطقة الحيوية من العالم والمتمثلة بالشرق الأوسط عموماً، والخليج العربي على وجه الخصوص.

واليوم، تبدو تجاذبات العراق الإقليمية، وكأنها تؤسس لمناخ جديد يحدد أهداف ومصالح الدول فيه، من أجل الإسهام في تكوين بيئته السياسية الداخلية وتوجهاته الخارجية، وتسعى دول الإقليم الى أخذ زمام المبادرة، والتحرك باتجاه يؤكد دورها وحضورها في تشكيل المشهد العراقي.

ويمكن النظر الى العراق بوصفه قوة كبيرة في محيطه الإقليمي. بدوائره الثلاثة : الخليجية والعربية والشرق أوسطية، فتبدأ إشكالية دوره وموقعه ومصالح وأهداف دول الجوار فيه.

مرت علاقات دول جوار العراق بخاصة وأطراف النظام الإقليمي العربي عامة مع العراق بتحولات عديدة بدءاً من تداعيات الصراع الدولي وانعكاساته على دول المنطقة المتمثلة بانفراد الولايات المتحدة كقطب عالمي اوحد خصوصا بعد انهيارالمعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، لذلك حكمت العلاقات الإقليمية بين العراق وجيرانه عدة متغيرات سياسية وجيوسياسية غذتها عوامل مهمة تأتي في مقدمتهاالاختلافات الايديولوجية والأهداف السياسية .

جاء هذا البحث ليركز على دولتين من دول الجوار الإقليمي للعراق لغرض التعرف على طبيعة علاقات الجوار المتبادلة ، وتحديد مصالحها الاستراتيجية في العراق وهي : سوريا وتركيا.

تعد العوامل الاثنوغرافية والاقتصادية من العوامل الأساسية والمهمة ، وتكمن أهميتها من خلال تأثيرها الكبير في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار ، وسوف نتطرق في هذا الفصل الى العوامل الاثنوغرافية من خلال المبحث الأول وقد تمثل ذلك من خلال وصف وتحليل التركيب الاثنوغرافي للسكان لكل من العراق وسوريا وتركيا مع التركيز على اهم المشاكل الاثنواغرافية والمتمثلة في القومية الكردية.لما لهذا العامل من تاثير كبير على العلاقات المكانية بين العراق وسوريا وتركيا .

وسوف نتناول الموضوع من خلال تقسيم البحث الى مبحثين أساسيين وهما على النحو الاتي :-

**المبحث الأول: العوامل الاثنوغرافية وأثرها في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار (سوريا وتركيا)**

**أولاً: التركيب الاثنوغرافي للسكان**

للتركيب (القومي والديني) أثر في حياة السكان ومسيرتهم، فكلما امتاز المجتمع بالتجانس القومي والديني، كأن ذلك مدعاة للاستقرار السياسي والعكس صحيح، مع العلم أنه نادراً ما نجد دولاً تتصف بالتجانس.

1 – **التركيب القومي:** يعد أحد العوامل الرئيسة في تقييم قوة الدولة ووحدتها، لذا يهتم به الباحثون في الجغرافية السياسية، إذ أن وحدة الدولة وتجانسها يمثل أحد عوامل القوة، في حين أن تعدد القوميات يشكل ضعفاً لاسيما إذا كانت ظروف الدولة حديثة النشأة، وعند دراستنا للتركيب القومي لكل من العراق وسوريا وتركيا، فإن جميعها تمتاز بتعدد قومياتها، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

– **العراق:** على الرغم من أن سكان الوطن العربي من أكثر السكان تجانسا في التركيب السلالي، فإن هناك بعض الفروق في الصفات الطبيعية، جاءت نتيجة لموقع الوطن العربي المتوسط بين قارات العالم المختلفة، لسهولة اتصال الوطن العربي بالمناطق المجاورة، فضلاً عن التقاء سلالات أخرى، وأن مثل هذه الظروف الجغرافية، قد أثرت في العرب من ناحيتين هما:

- وجود أقليات قومية غير عربية في داخل الوطن العربي، لم تستجب للتعريب على الرغم من استجاباتها للدين كما هو الحال لدى الأكراد في العراق وسوريا.
- وجود بعض المظاهر السلالية التي لا تنتمي الى سلالة البحر المتوسط بين بعض سكان العرب، كوجود المؤثرات الأجنبية في شمال غرب الوطن العربي(1).

كأن العراق في الماضي إقليماً مفتوحاً لغزوات وهجرات عديدة منها قبائل الجزيرة العربية التي يرجع الى أصولها القسم الأعظم من سكان العراق، ومن الأقوام – الهندية – الأوروبية وأخرى جاءت من الأقاليم الشرقية والشمالية الشرقية21). مثل الإيرانيين والتركمان والأكراد. فقد نشأ المجتمع العراقي نتيجة لاختلاط قوميات داخل الإطار الجغرافي للدولة العراقية، والقبول بأولوية الولاء للوطن العراقي الجديد، ففكرة العراقية والكيان المميز واضحة لدى عراقي العشرينات، ففي خطاب تتويج الملك فيصل رحمه الله تحدث عن العراق مشيراً الى أنه شعب ووطن[3].

وأصبحت هذه الأقليات تعيش على أرض العراق ضمن إطاره الجغرافي، جدول (1) يكشف الجدول أقليات عديدة منها الكبيرة أي العرب الذين تصل نسبتهم إلى أكثر من 81% من مجموعة سكان العراق، وينتشرون في ارض العراق، عدا منطقة كردستان التي تضم 1.4% من العرب. ومنذ تأسيس الدولة العراقية اختلفت أنظمة الحكم لقيادة العراق واختلفت في النظر الى المجموعات العرقية ومعالجة مشاكلها، هذا الموقف ساهم في حركات معادية لأنظمة الحكم في العراق، وسوف نركز على أهم الأقليات العرقية الموجودة على أرض العراق وهم الأكراد الذين يشكلون نسبة (15%) من سكان العراق، والذي يؤلفون كتلة عرقية ذات إسقاط جغرافي واضح، موجودين في مناطق تكاد تكون كردية خالصة في شمال العراق ذات الطبيعة الجبلية، ولهم مدن تقليدية مهمة كالسليمانية، وأربيل ودهوك، وقد حصل أكراد العراق على أفضل وضع لهم بالمقارنة مع أبناء عرقهم في سوريا وتركيا وإيران(4).

في عام 1990 انقلب فيه ميزان القوة على جبهة الحرب لتحرير الكويت (حرب الخليج الثانية) لغير مصلحة العراق، وتحولت المسألة الكردية بسرعة الى مسألة دولية، ودخل الكرد مع عصر الحكومة الفيدرالية، فقطعت شوطاً كبيراً في تحقيق مصالحها الذاتية على حساب أرض العراق(5).

**جدول (1): التركيب القومي والديني لسكان العراق وسوريا وتركيا(%)**

| الدولة | التركيب القومي | النسبة % | التركيب الديني | النسبة% |
|---|---|---|---|---|
| **1 – العراق** | عرب | %81 | مسلمون | 97.1 |
| | أكراد | %15 | مسيحيون | 1.6 |
| | تركمان | %1.16 | أخرى | 1.3 |
| | أرمن وسريان | %1 | | |
| **2 – سوريا** | عرب | %90 | مسلمون | %87 |
| | أكراد | %8 | مسيحيون | %12 |
| | أرمن شركس تركمان | %2 | يهود | %1 |
| **3 – تركيا** | أتراك | %76 | مسلمون | %99 |
| | أكراد | %20 | مسيحيون ويهود | %1 |
| | عرب | %2 | ويزيديون | |
| | ارمن | %0.2 | | |
| | قوميات أخرى | %1.8 | | |

**المصدر : بالاعتماد على :**
(1) مركز التطوير الأمني، التعداد القومي للسكان، العراق، 1977، ص5.
(2) التركيب الديني لسكان العراق نتائج التعداد العام 1987، العراق، ص112.
(3) عباس فاضل عبد القرغولي، العلاقات السورية التركية دراسة في الجغرافية السياسية رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص72-73.
(4) علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2010ص 23.

ولكن الحديث يتغير بعض الشيء إذا أخذنا القوميات الأخرى التي تقل نسبتها قلة واضحة، ولم يطرحوا مشكلة حادة لقلتهم وخريطة تواجدهم، فإذا أخذنا الأقلية التركمانية التي هاجرت الى العراق منذ سنة 54 هجرية(6) وهي أقلية مسالمة، لكن طروحات وأنحيازات تركيا العرقية ظاهرياً والسياسية داخلياً والتأثير في اتخاذ القرار في العراق، لاسيما بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من دور وعلى وجهة التحديد في محافظة كركوك، التي يتركز فيها تركمان العراق بنسبة 58.55% مقارنة بالوحدات الإدارية الأخرى، وتأسيساً على ذلك سيتم تناولها بشكل مفصل كمؤثر في العلاقات المكانية بين العراق وتركيا.
وهناك أقليات أخرى مثل الأرمن والسريان ولكن عددهم بقلته مهما تكن نواياهم فلن يكون لهم أثر على زحزحة الأوضاع السياسية في العراق.
وبذلك تنفرد تقريباً الأقلية الكردية المتمركزة في شمال العراق وشماله الشرقي وما يجاوره بما يحدث في العراق من تطورات، وسوف نتناول المشكلة الكردية بشيء من التفصيل في جزء آخر من هذا الفصل..
**سوريا:** يشكل العرب 90% من سكانها وينتشرون في جميع أنحاء البلاد، ، ويأتي الأكراد بالمرتبة الثانية كقومية بعد العرب التي تقدر نسبتهم 8% من مجموع السكان، ويتركزون في القسم الشمالي الشرقي من سوريا على ضفتي الفرات ويزاولون الزراعة، أما القوميات الأخرى كالأرمن والشركس والتركمان فتقدر نسبتهم 2% من مجموعة السكان(7) ، وهم في حالة أندماج طبيعي مع القوميات الأخرى.
**تركيا:** رغم التعددية العرقية التي امتلكها المجتمع التركي كميراث من الدولة العثمانية، إلا أن الدولة التركية الحديثة أقصت جميع هذه القوميات وتبنت نموذجاً يقوم على أساس القومية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى وقتنا الحاضر(8)
ومن جدول (1) نلاحظ أن نسبة الأتراك هي السائدة 76% ومن الثابت أن الأتراك كقومية ينتشرون في جميع الأقاليم، إلا أن أهميتهم النسبية تأخذ بالتناقص كلما تقدمنا نحو الأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية من الأناضول، وهم يتواجدون في المدن بنسبة أعلى من تواجدهم في القرى(9).
تأتي القومية الكردية بالدرجة الثانية، إذ يتراوح عددهم بين 10-12 مليون نسمة(10). يشكلون نسبة 20% من سكان تركيا يتركزون في الأقاليم الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية من الأناضول(11). ويلاحظ تركز الأكراد بكثافة في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية في تركيا قرب الحدود مع العراق وسوريا وإيران. أن الأكراد بحكم تواجدهم في المنطقة الحدودية يمكن أن يشكلوا عاملاً إقليمياً لتوتر العلاقات بين تركيا.. ودول الجوار، بحكم هذا الامتداد في ما لو استغلت من قبل أطراف خارجية أو إذا لم يتم التعامل معها بشكل سليم، فأي اضطراب إقليمي تسببه هذه الأقلية في أية دولة، قد تكون له تداعيات وأنعكاسات في بقية الدول(12).
تشكل المسألة الكردية هماً داخلياً للحكومات التركية المتعاقبة، لما لهذه المعضلة الحية من آثار على الصعيدين الداخلي والخارجي(13). فالعلاقة بين الطرفين يطغي عليها شعور عام بالغبن وفقدان الثقة، وذلك جراء سجل تاريخي زاخر بأعمال عنف متبادلة، لاسيما تشجيع المواقف التركية إزاء الأكراد والعمليات العسكرية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني (P-K-K)، إذ يشكل هذا العنف المتبادل تقويضاً لأسس إطلاق حوار تركي – كردي يرسي قواعد للتفاهم والبحث عن حلول ترضي الكرد والترك في إطار تركيا المعاصرة(14). ويطالب الأكراد في تركيا بمنحهم الحريات بما فيها استخدام اللغة وحرية الرأي، كما يطالبون الدولة بمنحهم المواطنة الكاملة من حيث المساواة في الامتيازات التي تقدم للمواطنين الآخرين، أما الجهات المتطرفة منهم فتطالب بإقامة دولة كردية على الأرض التركية وتهديد نظام الدولة التركية(15).
ويأتي العرب من حيث العدد بالمرتبة الثالثة بعد الأتراك والأكراد وتبلغ نسبتهم2% من مجموع السكان لعام 2008، ويتمركزون في لواء الاسكندرونة، الذي كأن جزءاً من سوريا مع اتجاه عام بازديادهم عددياً ونسبياً كلما اقتربنا من الحدود السورية(16).
وهناك أقليات أخرى تحتل مكانة ثانوية على المستوى القومي، فهي تضم مجموعة من اليونانيين الذين يقطن بعضهم في الجزء الأوروبي من تركيا وفي غرب آسيا الصغرى في منطقة أزمير، ولكن أعدادهم أخذت بالتناقص لاسيما إثناء حرب الاستقلال (1919-1922) حيث وقعت تركيا واليونان معاهدة عام 1923 نصت على التبادل الإجباري للأقليات بينهما، فقامت تركيا بترحيل 1.5 مليون نسمة من اليونانيين إلى اليونان(17).
ونلاحظ نفس الظاهرة على الأرمن، التي تصل نسبتهم نحو 0.2% من المجموع الكلي للسكان لعام 2008، يعيشون في مناطق متفرقة من تركيا ولكن معظمهم في شرق تركيا وإسطنبول(18). أما العلاقة بين هذه الأقلية والأتراك فهي عدائية، فيدعي الأرمن بأنهم تعرضوا لمذابح تطهير عرقي في نهاية الدولة العثمانية، كما يدعي الأتراك بأن الأرمن قد قاموا بمجازر جماعية في حق المواطنين الأتراك قبل هذه المدة، ويعد الجدل الذي يثار حول هذه القضية بين الاعتراف بحدوثها وعدمه من أهم المواضيع التي

تسببت في أحداث أزمات على الصعيدين الداخلي والخارجي في تركيا(19). وهناك أقليات صغيرة أخرى مثل الجركس والجورجيون وبوسنيون والبان وشيشانيون وبلغار ولازيون في تركيا.
وغالباً ما تكون الأقليات التركية مصدر مشاكل في الدول المجاورة لتركيا بسبب الدعم التركي لها، وذلك لاستخدامهم كورقة ضغط على دول الجوار، أو كذريعة للتدخل في شؤون تلك الدول بحجة حماية الأقليات التركية فيها، وهذا ما حصل من خلال الدعم التركي لتركمان العراق، وهذا يؤثر سلباً في العلاقات العراقية – التركية.

**2 - التركيب الديني**

يعد أحد العناصر الأساسية في دراسة الجغرافية السياسية، لما له من أهمية كبيرة في وحدة المجتمع سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية. وفي معرض تحليلنا للتركيب الأثنوغرافي للعراق، فإن الإحصاءات السكانية تشير إلى أن العراق بلد يخلو من التعدد الديني وذلك لسيادة الدين الإسلامي بين سكانه بنسبة عالية جداً تصل إلى أكثر من 97% جدول (1) ومعروف تاريخياً ومنذ زمن بعيد وجود مذاهب دينية في الدول الإسلامية ومنها العراق، الذي ساد الدين الإسلامي بين سكانه ما بين المذهب السني والمذهب الشيعي، وقد ساهم ذلك في تعزيز الوحدة الوطنية بين أبنائه(20).
ولكن ينبغي الإشارة الى أن الاتجاه الطائفي الذي يمكن أن يجند لصالح ستراتيجيات خارجية، قد تجسد بصورة واضحة في الأحداث الدامية التي شهدها العراق بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد، إذ كرس هذا الاحتلال إثارة الفتن الطائفية محاولة منه لزعزعة الوحدة الوطنية لتحقيق مصالحه وأهدافه في المنطقة.
وبالنسبة لسوريا يشكل المسلمون غالبية السكان، حيث تشكل نسبتهم 87% من مجموع السكان وينتمون للمذهبين الشيعي والسني (21). فيما يشكل المسيحيون نسبة 12% واليهودية 1% وهم ينتمون إلى مذاهب وطوائف مختلفة (22)،جدول (1) إن اختلاف الأديان والمذاهب لا يظهر تأثيره في الدولة إلا في حالة ضعفها أو تعرضها إلى غزو أجنبي، أما في حالة كون الدولة قوية أو مستقرة، فإن هذه الأديان والمذاهب تنصهر ببودقة الدولة الواحدة.
وبالنسبة لتركيا فهي تتمتع بوحدة المعتقد الديني، إذ إن سكانها يعتنقون الدين الإسلامي وبنسبة أكثر من 99% جدول (1) من مجموع السكان وعلى اختلاف أحوالهم العرقية(23). وبالرغم من إغفال موضوع الطوائف الدينية في الإحصاءات التركية، إلا أن الدراسات المنشورة تشير إلى أن غالبية الأتراك مسلمون ينتمون الى المذهب الحنفي، أحد المذاهب السنية، كما تدين الغالبية المطلقة من الأكراد بالدين الإسلامي، إذ أنهم يتوزعون بين المذهب الحنفي والشافعي، أما العرب فأكثرهم مسلمون ينتمون الى المذهبين السابقين، مع وجود أقلية مسيحية ويهودية لا تشكل نسبتهم سوى 1% من مجموع السكان، وهم ينتمون الى طوائف ومذاهب متعددة، وأخذت أعداد اليهود بالتناقص لهجرتهم الى فلسطين(24).
ومن الملاحظ أن قوة اليهود في تركيا لا تنسجم مع أوضاعهم الديموغرافية، إذ لا تتناسب في الواقع مع تأثيرهم في مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية في المجتمع التركي، وذلك أن اليهود لهم نفوذ كبير في تركيا لاسيما في مجالات التجارة ووسائل الإعلام التركية، وهم من أغنى الطبقات في تركيا فالصحافة والبنوك والفنادق تحت سيطرتهم(25).

**المبحث الثاني : القومية الكردية وأثرها في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار (سوريا – تركيا)**

يبلغ عدد الأكراد أكثر من 25 مليون نسمة يتوزعون على مساحة أربع دول شرق أوسطية خريطة (1) هي تركيا ويبلغ عددهم 10 – 12 مليون كردي، وإيران تحوي 7 مليون كردي، والعراق يحوي 5 ملايين كردي وسوريا حوالي مليون كردي، فضلاً عن وجود ما يقارب 80 ألف كردي في أرمينيا وأذربيجان، كما وتشير آخر التقارير إلى وجود ما يقارب 1.300.000 كردي يعيشون في ظل الفيدرالية الروسية(26).

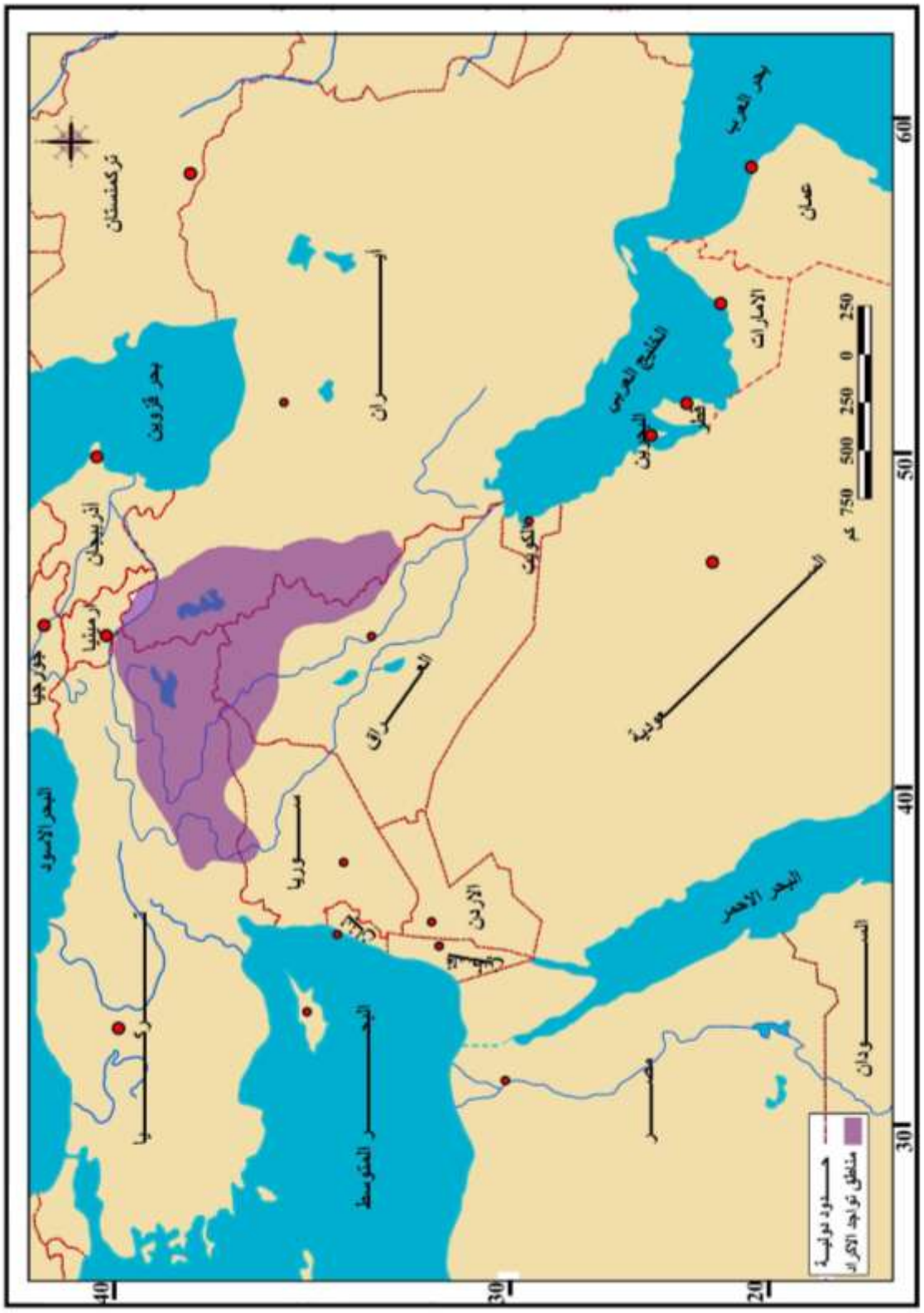


ة(ـ
:

ـط

المصدر : عباس فاضل عبيد، العلاقات السورية التركية، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006،ص106.

وقد شكلت القضية الكردية هاجساً أمنياً وسياسياً واجتماعياً لغالبية مكونات الدول التي تتواجد فيها (تركيا، العراق، إيران سوريا) منذ بداية تبلورها في نهاية الحرب العالمية الأولى والى اليوم، ورغم أن البعض يتفق على أن المسألة الكردية هي إحدى التركات الثقيلة التي زرعها الاستعمار البريطاني في منطقة الشرق الأوسط بعد تقسيمه الاعتباطي للحدود بين دول المنطقة لمصالحه السياسية ، إلا أن البعض الآخر يتفق أيضا على أن استمرار السياسات الخاطئة والممارسات اللاديمقراطية التي تنتهجها حكومات الدول المعنية بالمسألة الكردية، والمتمثلة بمنع الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي وهويته التراثية في إطار المجتمع السياسي المتعايش فيه، واستخدام وسائل العنف والإكراه في قمع الأصوات الكردية المطالبة بحقوقها المشروعة. قد فسح المجال أمام بقاء المسألة الكردية إسفينا يدق أساس الوحدة الوطنية للبلدان المعنية بها.

لقد نجم عن بقاء تلك المسألة وتبلورها أن أصبحت في ظل تراكم طبيعة الخلافات الإقليمية بين دول الشرق الأوسط، وسيلة من وسائل الاستخدام السياسي المتبادل للضغط على الإدارة السياسية للدول المعنية بها، ويمكن تلمس هذا الأمر في الاستخدام الإيراني للمسألة الكردية في علاقات إيران المضطربة مع العراق، منذ زمن الشاه والى المرحلة الراهنة، بهدف الضغط على العراق وإجباره على القبول بالشروط الإيرانية المتعلقة

بتعديل الحدود السياسية في شط العرب، وعلى النحو الذي يتيح لإيران إمكانية السيطرة على الملاحة النهرية فيه(27).

**أولا: تأثير القضية الكردية على العلاقات العراقية ـ السورية**

على الرغم من التوتر في العلاقات بين تركيا ودول الجوار الشرق أوسطي بسبب حزب العمال الكردستاني ،كأن هناك تنسيق مشترك بين تركيا وسوريا وإيران حول الوضع في كردستان العراق، والخطر الذي يمثله قيام "دولة كردية" هناك ومن أجل القيام بجهود مشتركة عقدت اجتماعات ثلاثية بين وزراء خارجية الدول الثلاث في أنقرة في تشرين الثاني 1992، وفي دمشق في شباط 1993، وفي حزيران 1993، عقد في طهران وفي تموز 1994، عقد الاجتماع الثلاثي في دمشق، وصدر بيان مشترك اكد فيه الوزراء على الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها، ولفت الأنتباه إلى المخاطر الكامنة في تفتيت العراق، وعقد الاجتماع الأخير في أيلول 1995، وقد تأجل عدة مرات بسبب الغزو التركي لشمال العراق في آذار1995 (28).

شكل اتساع نطاق التدخل التركي في شمال العراق، لاسيما أبان عملية "فولاذ 1997" وفي إطار تنامي التحالف التركي – الإسرائيلي، مصدراً رئيسياً لتوتر العلاقات السورية – التركية من جانب ولبدء مرحلة جديدة من التقارب السوري – العراقي من جانب آخر، إذ بدأ هذا التقارب بمبادرة سوريا بإرسال وفد اقتصادي وتجاري الى بغداد في 19 – 22 أيار 1997، ثم تتالت خطواته على الصعيد الاقتصادي والتجاري بإعادة فتح الحدود بين البلدين في 1997/6/13 (29).

لكنها مالبثت أن غيرت موقفها من خلال مساندتها لأي اجتياح تركي للعراق، بحجة مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وجاء ذلك على لسان الرئيس السوري حافظ الأسد الذي أعلن مباركته للاجتياح التركي للعراق في سابقة خطيرة لرئيس دولة عضوة في الجامعة العربية تربطها مع الدول العربية اتفاقية دفاع مشترك ولها اتفاقيات رسمية مع العراق(30).

ويبدو أن الموقف السوري المؤيد للاجتياح التركي، استند على موقف مشترك بين سوريا وتركيا، وهو توظيف قضية حزب العمال الكردستاني كورقة ضغط رابحة يمكن استخدامها من قبل هذا أو ذاك في الوقت المناسب وهو يشبه كثيراً الحالة السورية – التركية في الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم في طريقة التعامل مع حزب العمال الكردستاني آنذاك.

ومن الجدير بالذكر أن حكومة إقليم كردستان العراق تعمل على تقديم الدعم الكامل لأكراد سوريا لاسيما أن أكراد سوريا يتركزون في مناطق محاذية لإقليم كردستان العراق، وقد كشفت الكثير من المصادر عن وجود دعم وتنسيق بين حكومة إقليم كردستان وأكراد سوريا بعد قيام الثورة السورية التي أندلعت في بداية 2011، وقد وصل هذا الدعم بشكل علني عندما أعلن رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني تدريب مسلحين سوريين أكراد داخل أراضي الإقليم، كما تشير بعض المصادر عن وجود دعم من حكومة إقليم كردستان الى المعارضة السورية،(31) وبالتأكيد أن لهذا سوف يكون له تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي.

**ثانيا : تأثير القضية الكردية على العلاقات العراقية – التركية**

تعد القضية الكردية ونشاط المسلحين الأكراد في المناطق الحدودية، من بين الموضوعات الرئيسة التي جرى بحثها وتضمينها في المعاهدات والمواثيق المعقودة بين تركيا والعراق عام 1926، وقد ازداد الاهتمام التركي بهذا الموضوع بعدما أعلن حزب العمال الكردستاني حربه على تركيا في آب 1984، إذ بدأ مقاتلو الحزب التسرب إلى شمال العراق بعد أنسحابهم في إثناء مطاردة الجيش التركي لهم، وكأن العراق يومها منشغلاً بالحرب مع إيران، فاستطاعت هذه العناصر من تأسيس معسكرات لها في جبال أغري وجودي الحصينة في المثلث العراقي – التركي – الإيراني، وأجرت الحكومة التركية آنذاك اتصالات مع الحكومة العراقية لغرض عقد اتفاقية أمنية بين الطرفين بهذا الخصوص، وقد جرى التوقيع على تلك الاتفاقية في 15 تشرين الأول 1984، وعرفت باسم اتفاقية "المطاردة الحثيثة" أو ((المطاردة الساخنة))، وقد نصت على مطاردة المسلحين الأكراد لمسافة لا تتجاوز (10) كم داخل حدود البلد الآخر، واستخدمت تركيا هذه الاتفاقية ثلاث مرات، وألغتها عام 1988(32) .

منذ عام 1991 بدأت تركيا تنتهج سياسة تتناقض تماما مع سياستها السابقة حول هذه القضية، مما أثر بشكل كبير على العلاقات مع العراق، فقد تضمنت هذه السياسة الجديدة عناصر عديدة، شكلت تدخلاً في شؤون العراق الداخلية، وتهديداً لأمنه الوطني، وإذا كانت تركيا تبرر سياستها تلك بدواعي متطلبات الأمن القومي التركي، فإنها بالمقابل تجاهلت المبدأ الذي سارت عليه الحكومات التركية في عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 وحتى حرب الخليج الثانية عام 1991(33).

وفضلاً عن ذلك وعلى خلاف السياسات الثابتة للحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية أيضاً في رفض الاعتراف بالأكراد كقومية مستقلة، سواء أكان ذلك في تركيا أم في الدول المجاورة وعدم إجراء أي اتصالات معهم، فإننا نرى أن الرئيس أوزال عمل خلال حرب الخليج الثانية على فتح قنوات الاتصال المباشر مع قادة الفصائل الكردية العراقية (34).

إن غرض تركيا من وراء هذه الاتصالات هو رغبتها في الاطلاع على تطورات الأوضاع في شمال العراق، بعد أن أصبح الأكراد العراقيون وبحكم الواقع مسيطرين على مناطق نفوذهم، بعد أنسحاب الإدارات الحكومية منها، فضلاً عن وضع نهاية لعلاقات التعاون التي كانت قائمة بين الحزبين الكرديين العراقيين الرئيسين هناك(الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) وحزب العمال الكردستاني (35).

تزايد الاهتمام التركي بكردستان العراق بعد أنسحاب الإدارات الحكومية من المحافظات الثلاث (دهوك واربيل والسليمانية)، وبذلت تركيا جهوداً حثيثة للتنسيق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وضمها إلى جانبها في مواجهة حزب العمال الكردستاني، فقد ذكر سليمان ديميريل "إن سياسة تركيا الجديدة هي عدم اتخاذ موقف لا مبالاة من سلامة الوجود الكردستاني في العراق، ولا يمكن أن تأخذ تركيا دور المشاهد في المستقبل" وأكدوا أن الحكومة التركية تعد أكراد العراق إخوتنا، حالهم حال إخوتنا الأتراك في بلغاريا وأذربيجان"وأكد "أن تركيا ستحمي الأكراد العراقيين إذ شنت الحكومة العراقية هجوماً عليهم (36).

وبذلك استخدمت تركيا الحزبين الكرديين من أجل محاربة حزب العمال الكردستاني، وإطالة أمد الأنقسامات فيما بين الأكراد جميعهم، فضلاً عن الحيلولة دون التوصل الى أية وحدة محتملة بينهم. كما أسهمت تركيا في جميع جهود المصالحة بين الحزبيين الكرديين العراقيين منذ بدء الاقتتال بينهما، لكنها عارضت أو تحفظت على اتفاقهما في واشنطن في 17 أيلول 1998، بعدما توصل الطرفان الى هذا الاتفاق لأنهاء الاقتتال بينهما والسعي لإقامة إدارة كردية مشتركة بينهما في شمال العراق، لقد أثارت هذه الاتفاقية القلق لدى تركيا(37). على الرغم من إعلان الولايات المتحدة والقيادات الكردية العراقية بأن هذه الاتفاقية نتيجة أخرى من نتائج (عملية أنقرة للسلام) ،لأن تركيا رأت أن أية حقوق يحصل عليها الأكراد العراقيون، لابد أن تحمل أكراد تركيا على المطالبة بالمثل، ومن هنا دعت تركيا كلاً من البارزاني والطالباني إلى مباحثات في أنقرة لتوضيح أبعاد اتفاقية واشنطن ولتذكرهم بأنها لازالت تؤدي دوراً أساسيا على الساحة العراقية والكردية (38) وكأن استبعاد تركيا من الجولات الختامية لهذه الاتفاقية دفعها الى رفع تمثيلها الدبلوماسي مع العراق إلى درجة سفارة، وبدء عملية غزو جديدة للأراضي العراقية في تشرين الثاني 1998 (39).

ولابد من القول إن كلا من تركيا وإيران ومعهما سورية، لهما أدوار متفاوتة على الساحة العراقية ومن منطلقات مختلفة، لكن الأكثر خطورة هو ما قامت به تركيا الأكثر نفوذاً وتدخلاً، فقد حاولت احتضان المسألة الكردية وإضفاء طابع الخصوصية عليها كراعٍ أوحد، بما يمنحها القدرة على التأثير على الأكراد كافة، وثنيهم عن التوجهات الاستقلالية والحيلولة دون قيامهم بتقديم الدعم إلى حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من شمال العراق قاعدة خلفية له في عملياته ضد تركيا (40).

وقد استغلت تركيا غياب السلطة المركزية العراقية في كردستان العراق الى ابعد مدى ممكن لتحقيق أهدافها المعلنة بتدمير معاقل حزب العمال الكردستاني، وتواصلت عملياتها العسكرية، ففي 6 أيار 1996 اجتاحت قواتها خط الحدود بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني، وفي شهر حزيران من العام نفسه نفذت تركيا عمليتين بريتين داخل الأراضي العراقية ودخلت قواتها عدة كيلومترات في العمق العراقي (41).

والى جانب عمليات الغزو العسكري التركي المتكرر لشمال العراق، دعت تركيا منذ عام 1995، الى مشروع إقامة "حزام أمني" داخل الأراضي العراقية المحاذية لتركيا بحجة منع تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني من شمال العراق الى داخل تركيا، ومع أن إقامة هذا "الحزام الأمني" أو المنطقة العازلة التي يتراوح عمقها بين 5 – 20كم، كأن يعني اقتطاع تركيا جزءاً من أراضي العراق وتهديد سيادته ووحدة أراضيه، فإن الموقف التركي ذهب الى القول بعدم تعارض هذا المشروع مع التزام تركيا بوحدة العراق.

ولم تكن (إسرائيل) بعيدة عن هذا المشروع، فقد وردت معلومات في تشرين الأول عام 1997 عن إقامة (إسرائيل) أجهزة تنصت الكتروني في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سورية أو إيران وجمع المعلومات عنها، مقابل مساعدة إسرائيل لتركيا في تجهيز المنطقة الآمنة المعلن عنها مؤخراً في شمال العراق (42).

لم يكن أمام تركيا طيلة الثلاثة عشرة سنة قبيل الاحتلال الأمريكي للعراق من خيار سوى المحافظة على تلك الثوابت وعلى نحو يمنع انعكاس تداعيات الوضع المضطرب في شمال العراق على أمنها القومي، إذ إن تطور الأحداث في شمال العراق باتجاه ظهور دولة كردية تعيد تقسيم العراق وتسمح بهيمنة كردية على مدينة كركوك الغنية بالنفط وعلى التركمان فيها، سيخلط الأوراق التركية ويضعف جهودها في الحفاظ على العراق موحداً (43) .ولهذا كأن التخوف التركي من تفكيك العراق وقيام واقع أنفصالي كردي في شمال العراق في مقدمة أسباب الأندفاع الفاتر للحكومة التركية للتعاطي مع الدعوات الأمريكية للمشاركة في احتلال العراق وإسقاط نظامها السياسي عام 2003 ،لاسيما وأن الولايات المتحدة لم تقدم ضمانات كافية للحكومة التركية بشأن مستقبل الأكراد في العراق فضلاً عن المعارضة القوية التي أبداها الشارع التركي حيال المشاركة، قد شكلت مانعاً أمام أحجام الحكومة التركية للتعاطي معها.

**ثالثا: سياسة تركيا تجاه المسألة الكردية في العراق بعد عام 2003**

فتح رفض تركيا في آذار عام 2003 نشر قوات أمريكية على أراضيها بمهاجمة العراق من ثغوره الشمالية فتح الباب أمام تداعيات مؤثرة على السياسة التركية، سواء على صعيد ثوابتها في العراق أو على مستوى علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة (44).

دفع احتلال العراق الى ظهور الأكراد على مسرح الأحداث السياسية، فأصبحوا جزءاً مهماً في تشكيل المعادلة العراقية، وانتعشت مطالبهم بالفدرالية وضم مدينة كركوك، واحتفظوا بميليشياتهم المسلحة وحصلوا على كثير من الوزارات السيادية في

الحكومات العراقية التي شكلها الاحتلال ولم تعبأ الولايات المتحدة لسياستهم الاستحواذية ولممارساتهم في تغيير الطابع الديموغرافي لمدينة كركوك، وطرد الآلاف من سكانها العرب والتركمان، وتجاهلت الولايات المتحدة الدعوات التركية بخصوص احتمال انتقال عدوى التغيير الى أراضيها الكردية، لا سيما أن شمال العراق ظل يحتضن أكثر من 5000 مقاتل لحزب العمال الكردستاني، بقيت الإدارة الأمريكية تماطل في تحجيم دورهم أو طردهم(45) ، وهكذا وجدت تركيا نفسها في المحصلة خاسرة في حرب لم تشارك فيها، وازدادت قناعتها بأنها أخرجت عنوة من المعادلة الإقليمية بصورة شبه كاملة وعلى الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية (46).

دفع الخروج التركي من المعادلة العراقية بالحكومة التركية الى محاولة إعادة سياساتها السابقة، ورأب الصدع الذي خلفته معارضتها للمشاركة في حرب العراق على العلاقات التركية الأمريكية * ، فلعبة المصالح لم تلغ إدراك الطرفين لإبقاء خيط التواصل بينهما ممتداً، ولاسيما مع المأزق الكبير الذي أخذت تواجهه الولايات المتحدة بعد أشهر من احتلالها للعراق، أثر تصاعد أعمال المقاومة المسلحة وازدياد إعداد القتلى والجرحى في صفوف القوات الأمريكية، حيث دفع ذلك بالإدارة الأمريكية والحكومة التركية الى التقارب ثانية بهدف توحيد المواقف، وزيادة التنسيق معها لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق (47).

وكأن من ثمار التلاقي الأمريكي التركي أن برزت جملة معطيات سياسية، أهمها اعتراف الحكومة التركية بالحكومات العراقية الأربعة وإقرارها بالدستور العراقي على ما فيه من اعترافات صريحة بفيدرالية الأكراد، بإجراء استفتاء في كركوك وفقاً للمادة (140)، وتجاهله لدور التركمان في الواقع العراقي الجديد، فضلاً عن إستقبال المسؤولين العراقيين بجميع مستوياتهم، وعقد اتفاقيات أمنية واقتصادية معهم، وتنسيق المواقف حيال قضايا تشغل اهتمام الأتراك، وفي مقدمتها تصاعد نشاطات حزب العمال الكردستاني وإخلاء مواقعه من كردستان العراق (48).

أثمر الاقتراب التركي من المشهد العراقي كذلك الى اعتراف الحكومة التركية بواقع إقليم كردستان، وبواقع التحالف الأمريكي – الكردي كمتغير مهم ومؤثر في تفاعلات الشرق الأوسط آنياً ومستقبلياً، فضلا عن الاعتراف بالدور الذي بدأت تؤديه حكومة كردستان في تفاعلات المنطقة (49) ، وهو ما يمكنها من أداء دور في حل مشكلة مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وتخريب معسكراته، وقتل كثير من عناصره، وقدم الجيش الأمريكي معلومات استخبارية مهمة للجيش التركي عن مواقع المتمردين الأكراد، وفتحت سلطات الاحتلال الأمريكي المجال الجوي في شمال العراق أمام سلاح الجو التركي لتنفيذ غاراته وذلك بمقتضى الضوء الأخضر الذي منحتهُ واشنطن لتركيا بعد لقاء رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس الأمريكي في تشرين الثاني، 2007(50).

وقد نجحت السياسة التركية تجاه المشكلة الكردية في كسب الحكومة العراقية لجانبها وكذا الحكومة الأمريكية، وعد حزب العمال الكردستاني حزباً إرهابيا، وحمل سلطات إقليم كردستان على نبذهم، والقيام بغارات عسكرية على قواعده في جبال العراق، رغم امتعاض سلطات الإقليم بأن تلك الغارات تطال المدنيين من أكراد العراق، والحكومة العراقية على لسان رئيس الوزراء عدت حزب العمال الكردستاني (منظمة إرهابية) وذكر أن الحكومة العراقية تتعهد باتخاذ إجراءات عاجلة وصارمة ضد مسلحي الحزب فقررت على الفور إغلاق مقرات الأحزاب الكردية العراقية المتعاطفة مع حزب العمال الكردستاني التركي(51). لغرض عدم تقديم مبررات لاجتياح عسكري تركي لشمال العراق.

وقد استخدمت حكومة حزب (العدالة والتنمية) طريق التعاون الاقتصادي والتجاري مع حكومة إقليم كردستان العراق، كوسيلة للسيطرة على طموحات الأكراد عبر تعميق تبعيتهم الاقتصادية لتركيا، مما جعل تركيا المستثمر الرئيسي بما يعادل 80% من الاستثمارات الأجنبية في الإقليم، والمشاركة في قطاعات البناء والمقاولات، وقد بلغت أعداد الشركات التركية فيها أكثر من (600) شركة، من مجموعة (1000) شركة تعمل في العراق(52). فضلاً عن ذلك فإن 29% من الوقود المستخدم من قبل المستهلكين العراقيين (1.6) بليون غالون من الوقود تدخل عبر بوابة الخابور، على الرغم من الديون العراقية لتركيا التي استحقت ولم تدفع حتى الآن والتي بلغت مليار دولار، كما تصدر تركيا 270 ميغاوات من الكهرباء الى شمال العراق، ولها خطط لزيادة المصدر الإجمالي ليصل الى (1000) ميغاوات أو 25% من مجموع التيار الكهربائي للعراق(53).

**قائمة الهوامش**

1 سعدي فيض عبد الرزاق، أنثربولوجيا الوطن العربي، مطابع جامعة بغداد، 1990، ص34-35.
2 طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1968، ص25.
3 غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مصدر سابق ،ص 37.
4 محمود الدرة، القضية الكردية، بيروت، دار الطليعة، 1966، ص 280.
5 غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مصدر سابق ، ص38.
6 شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق، بغداد، مطبعة المعارف، 1960، ص35.
7 عباس فاضل عبيد القرة غولي، مصدر سابق، ص 73.
8 علي حسين باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سابق، ص91.
9 صباح محمود محمد، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوربي، مصدر سابق، ص 34.
10باراج خانا، العالم الثاني – السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ط1، ترجمة دار الترجمة بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 92.

11خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية،بغداد مطبعة الراية، 1990، ص252.
12سنان صلاح رشيد الصالحي، الإمبراطورية الأمريكية والإستراتيجية في الشرق الأوسط، بغداد،مطبعة الراية 2008، ص168
13محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب، بيروت، 1997، ص 95.
14محيي الدين شيخ، ندوة كردية حول تركية، مجلة شؤون الشرق الأوسط،العدد166، مركز الدراسات الإستراتيجية جامعة السليمانية، 2004، ص 9.
15علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سابق، ص
16علي أحمد هارون، جغرافية الدول الإسلامية، ، القاهرة، دار الفكر العربي 2005، ص457.
17محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية منظور معاصر، ط6، مكتبة الانجلو المصرية، 2008، ص511
18صباح محمود محمد، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوربي، مصدر سابق، ص 37.
19حميد نور رسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009، ص 32-42.
20فاضل حسن الياسري، العراق وموقعة المجاور لإيران دراسة في الجغرافية السياسية رسالة ماجستير ( غير منشورة ) كلية التربية / الجامعة المستنصرية 2006م ، ص 38.
21نظام عبدالكريم الشافعي وآخرون، جغرافية العالم، جامعة قطر، توزيع المركز الاكاديمي، الدوحة، 1995، ص 356.
22زينة كمال خورشيد، مصدر سابق، ص 119.
23علي أحمد هارون، مصدر سابق، ص 456.
24رؤى زكي يونس ، التركيب القومي والديني في تركيا دراسة تحليلية ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد (11) ، مركز الدراسات التركية ( جامعة الموصل ) ،2000، ص93
25روؤف رستم حمادي فياض الراجي، مصدر سابق ، ص 127.
26بتول هليل جبير الموسوي، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام 1991 وآفاقها المستقبلية، ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل سلسلة شؤون علمية، 2010، ص 48.
27دهام محمد العزاوي، أثر المسألة الكردية في العلاقات العراقية – التركية، أوراق إستراتيجية العدد (10) ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص2.
28هنري باركي وآخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة مغال اربيلي، دار اراس، 2007، ص59-60.
29جلال عبدالله معوض، مصدر سابق، ص187-189.
30جاسم يونس الحريري، تداعيات الازمة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني التركي اقليمياً ودوليا، الملف السياسي العدد 33، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2007، ص8.
31جريدة الزمان العدد(4263) ، بتاريخ 2012/7/29.
32ابراهيم الداقوقي، كردستان العراق بين تركيا والتقاطعات الاقليمية، شؤون عربية، العدد 351، السنة السابعة، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 23 ايلول 1996، ص22.
33خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق 1984 – 1999 بحث مقدم الى (ندوة العلاقات العراقية – التركية الواقع وآفاق المستقبل) والتي نظمتها جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا بالتعاون مع مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل، حزيران 1999، ص1.
34حسن علي خضير علاوي العبيدي،تركيا ودول الجوار الشرق اوسطي (1988 – 1998) أطروحة دكتوراه (غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2010، ص 134.
35خليل علي مراد ،القضية الكردية في تركيا ، المصدر سابق، ص 10.
36حسن علي خضير علاوي العبيدي، مصدر سابق، ص 136.
37خليل علي مراد ،القضية الكردية في تركيا ، مصدر سابق، ص38
38أسامة مخيمر ، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية العدد 135، جامعة بغداد، 1999، ص136.
39خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا ، مصدر سابق، ص39.
40حسن علي خضير علاوي العبيدي، مصدر سابق، ص 143.
41عبد العزيز شحادة المنصور، السياسة السورية تجاه التعاون، مصدر سابق، ص144.
42خليل علي مراد، دوافع التحالف التركي – الصهيوني، دراسات سياسية، العدد 2، بغداد، بيت الحكمة، 1999، ص20.
43محمد نور الدين، النتائج والتداعيات التركية، منشور في مجموعة باحثين، أحتلال العراق وتداعياته عربياً وأقليمياً ودولياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 408.
44سعدي كريم ومحمد اغنية ،احتلال العراق وتوجيهات السياسية الامريكية في ظل النظام العالمي الجديد ، مجلة دراسات دولية العدد14 ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2004، ص21.
45دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، الطبعة الاولى، 2009، ص146 .

46المصدر نفسه، ص 147.

(*) ان افتراق السياستين التركية والأمريكية في الشأن العراقي لم يحقق أو يلغي تلاقي مصالح الطرفين في أكثر من قضية، بالنسبة لتركيا ظلت الحاجة قائمة للدعم، الأمريكي في القضية القبرصية والخلافات مع اليونان وأرمينيا وفي تسهيل الدخول الى الاتحاد الأوروبي ومواجهة النشاطات الأصولية المهددة للنظام العلماني، اما بالنسبة للولايات المتحدة فتتركز الحاجة الى تركيا لترسيخ النفوذ الأمريكي في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان. فضلاً عن ان وجود نظام علماني (ديمقراطي) في بلد مسلم وسيطرة حزب اسلامي معتدل مثل حزب العدالة والتنمية، يمثل انموذجاً تقدمه الولايات المتحدة في مرحلة طرحها لشعارات نشر الديمقراطية والحرية في العالمين العربي والإسلامي كما باتت تركيا العضو في حلف شمال الاطلسي اكثر من ضرورة في مرحلة بسط الهيمنة الامريكية على العالم وعلى منطقة الشرق الأوسط.

أنظر محمد نور الدين، النتائج والتداعيات التركية، ص 420.

47محمد نور الدين، النتائج والتداعيات التركية، مصدر سابق، ص 420.

48دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، مصدر سابق، ص 149.

49دهام محمد العزاوي، تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني موقع الجزيرة نت WWW.ALIJAZEERA.NET. في 2007/6/20

50دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وإبعاد الفيدرالية الكردية، مصدر سابق، ص 149.

51 احمد فاضل جاسم، موقف الحكومة العراقية من أزمة حزب العمال الكردستاني التركي (P. K. K) مجلة المرصد الدولي، جامعة بغداد، العدد 5، كانون الأول 2007، ص12.

52 Hiam maika. Turkey and Middle East: Rebalancing interdts report by csis march 2009، p. 46.

53انتوني كوردسمان، قانون الأبادة الجماعية للأرمن ورد الفعل التركي في العراق ترجمته سميرة ابراهيم عبدالرحمن، مجلة المرصد الدولي، العدد (5) ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الأول 2007 ص 118.

**قائمة المصادر**


1. ابراهيم الداقوقي، كردستان العراق بين تركيا والتقاطعات الاقليمية، شؤون عربية، العدد 351، السنة السابعة، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 23 ايلول 1996،
2. احمد فاضل جاسم، موقف الحكومة العراقية من أزمة حزب العمال الكردستاني التركي (P. K. K) مجلة المرصد الدولي، جامعة بغداد، العدد 5، كانون الأول 2007،
3. انتوني كوردسمان، قانون الأبادة الجماعية للأرمن ورد الفعل التركي في العراق ترجمته سميرة ابراهيم عبدالرحمن، مجلة المرصد الدولي، العدد (5) ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الأول 2007
4. أسامة مخيمر ، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية العدد 135، جامعة بغداد، 1999،
5. باراج خانا، العالم الثاني – السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ط1، ترجمة دار الترجمة بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009،
6. بتول هليل جبير الموسوي، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام 1991 وآفاقها المستقبلية، ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل سلسلة شؤون علمية، 2010،
7. جاسم يونس الحريري، تداعيات الازمة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني التركي اقليمياً ودوليا، الملف السياسي العدد 33، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2007،
8. جريدة الزمان العدد(4263) ، بتاريخ 2012/7/29.
9. حسن علي خضير علاوي العبيدي،تركيا ودول الجوار الشرق اوسطي (1988 – 1998) أطروحة دكتوراه (غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2010،
10. حميد نور رسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009،
11. خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية،بغداد مطبعة الراية، 1990،
12. خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق 1984 – 1999 بحث مقدم الى (ندوة العلاقات العراقية – التركية الواقع وآفاق المستقبل) والتي نظمتها جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا بالتعاون مع مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل، حزيران 1999،
13. دهام محمد العزاوي، أثر المسألة الكردية في العلاقات العراقية – التركية، أوراق إستراتيجية العدد (10) ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000،
14. دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، الطبعة الاولى، 2009،
15. دهام محمد العزاوي، تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني موقع الجزيرة نت WWW.ALIJAZEERA.NET. في 2007/6/20
16. رؤى زكي يونس ، التركيب القومي والديني في تركيا دراسة تحليلية ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد (11) ، مركز الدراسات التركية ( جامعة الموصل ) ،2000،

17. سعدي فيض عبد الرزاق، أنثربولوجيا الوطن العربي، مطابع جامعة بغداد، 1990،
18. سعدي كريم ومحمد اغنية ،احتلال العراق وتوجيهات السياسية الامريكية في ظل النظام العالمي الجديد ، مجلة دراسات دولية العدد14 ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2004،
19. سنان صلاح رشيد الصالحي، الإمبراطورية الأمريكية والإستراتيجية في الشرق الأوسط، بغداد،مطبعة الراية 2008،
20. شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق، بغداد، مطبعة المعارف، 1960،
21. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1968،
22. علي أحمد هارون، جغرافية الدول الإسلامية، ، القاهرة، دار الفكر العربي 2005،
23. محمود الدرة، القضية الكردية، بيروت، دار الطليعة، 1966،
24. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب، بيروت، 1997،
25. محمد نور الدين، النتائج والتداعيات التركية، منشور في مجموعة باحثين، أحتلال العراق وتداعياته عربياً وأقليمياً ودولياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004،
26. محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية منظور معاصر، ط6، مكتبة الانجلو المصرية، 2008،
27. محيي الدين شيخ، ندوة كردية حول تركية، مجلة شؤون الشرق الأوسط،العدد166، مركز الدراسات الإستراتيجية جامعة السليمانية، 2004،
28. نظام عبدالكريم الشافعي وآخرون، جغرافية العالم، جامعة قطر، توزيع المركز الاكاديمي، الدوحة، 1995،
29. هنري باركي وآخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة مغال اربيلي، دار اراس، 2007،